

خاتمة المستدرك

[251] السادس من مطالب مقدمات شرح التهذيب، قال في جملة كلام له: وكم قد رأينا جماعة من العلماء، ردوا عل الفاضلين بعض فتاويهما بعدم الدليل، فرأينا دلائل تلك الفتاوى في غير الاصول الاربعة، خصوصا كتاب الفقه الرضوي، الذي أتى به من بلاد الهند في هذه الاعصار إلى أصفهان، وهو الان في خزانة شيخنا المجلسي - أدام الله أيامه - فإنه قد اشتمل على مدارك كثيرة للاحكام، وقد خلت منها هذه الاصول الاربعة وغيرها، انتهى. وظاهره أن هذه نسخة أخرى غير التي كانت في قم، وهذا مما يؤيد الوثوق والاطمئنان. واعترض السيد العالم المعاصر، فقال: وأيضا فإن الظاهر أن مرجع كل ما حكاه المولى الفاضل المجلسي، عن الشيخين المذكورين، وما قاله السيد الفاضل الجزائري، وما نبه عليه سيدنا بحر العلوم، إلى النسخة التي طفر عليها القاضي أمير حسين بمكة المشرفة، وكأنها ظهرت في قم، وذهب بها بعض أهلها إلى جانب البيت المعظم والهند، ثم انتشر المنتسخ منها بأصفهان، والمشهد المقدس الرضوي. إلى أن قال: وأيضا لو كانت النسخة التي أشار إليها المحدث الجزائري، وذكر أنها في خزانة المولى المجلسي - رحمه الله - غير ما جاء السيد المتقدم بها إليه، لكان المولى المذكور أولى بأن يذكر ذلك في مقدمات بحاره، حيث تصدى لتنقيحه وتأيينه، ونحن قد لا حظنا مظان ذلك في البحار، ولم تقتصر على المقدمات خاصة، ولم نجد لذلك عينا ولا أثرا، ولا يخفى أن المولى المجلسي - رحمه الله - قد ذكر جملة مما طفر عليه في أواخر عمره، في المجلد الاخير من البحار، ونحن كل ما تأملناه لم نجد ذلك فيه أيضا، إنتهى (1). قلت: إستظهار إتحاد النسخ الثلاث مما يكذبه الوجدان.

() رسالة في تحقيق حال فقه الرضا (عليه

السلام) للخوانساري: 29. (*)